



الحمد لله والصلوة والسلام على سول الله وبعد نبأني قد تأملت كثيراً سه كثرة تظلم صاحب البلوي ونذر مره صدر عدم إنزال المعاملة المتعلقة بشرائه حشو والذميء البينري بنت عبد العزيز لما يمس بوقف البري حيث تقدما للمحكمة عام ١٤١٦هـ وكانت المعاملة تحت تقرير القاضي عبد العزيز العيسى فلما نقل وثيقتهما عنده الشيخ تركي الفريدي وما أخذنا إجازة عاد به كفت القائم بعمله من راجعه البلوي وطلب من إنزال المعاملة له أمر عليه فطلبنا المعاملة وترأتنا أكثر مدة مرضه، ونذر ظهرت أن المعاملة عليه مبنية على تفاصيل رئيسين أحدهما: شراؤ البلوي والذميء البينري من ناظر الوقف أرض الوقف.

والثانية: طلب إيهاد صاحب مستكمل للهادىين ٨٥ / ٨٦ بأرض الوقف.

أولاً: قال الذي أراه أنه البيع لا يصح ولا يلزم للأصول وهي

١- إن الصاحب الذي به الوقف قد لبس فيه عدم أنه لا يباع ولا يورث ولا يعصب حتى يرى الله الأرض ومه عليه ولهذا شرط مترك للهادى
سه الوقف وهو الدوام فالوقف برعاً لا يصح بيع إلا أنه تتعطل منافع ولهذا الوقف لم تتعطل منافعه نلا يبرر للبيع فإنه مع ما يراد إنبعاته فيه أجزاء من موافق صاحبها صاحبها للإستئجار.

٢- إن المعاملات تمنع توثيق أو إجراء أي تصرف في عقار - بدوره صاحب مستكمل ولهذا الوقف ليس به سوى الصالح رقم ٦٨ وهو صاحب اقرأ بالوقف فيه وليس صاحب تملّك، ولا يلغي مستند الملكية لا شرعاً ولا نظاماً لهذه الأصول أرى أنه الواجب إثبات البلوي وأسركته أنه البيع غير صحيح وإعاده بالحاج لها، وانصح البلوي بقبول ذلك حيث أنه مثل العذر البيع غير الملزم ملؤه أفرج بالوقف حمل شأنه لهه يكونه أو لم يه

5

الموضوع:

مسه غيره لدنه يجب الایجعل سئي ، للذو عماف اللالغبطة أو خزوره .
ولا خزوره ولا غبطة في بسيع لهذا الواقع في هذا الوقت .
القافية الثانية :

وَلِهِ الْإِسْتِحْكَامُ: يُجْبِي عَنْ نَاطِرِ الْوَقْفِ إِنْ كَانَ هَذِهِ بَيْنَهُ عَنْ أَرْاضِ
الْوَقْفِ إِنْ يَقْدِمُ الْمُحَاكِمَهُ بِالْطَّلْبِ إِسْتِحْكَامٌ عَنْ كُلِّ قِطْعَهِ مِنْ الْوَقْفِ مُنْفَعِه
يَبْيَنُ لِلْمُحَاكِمَهُ حِدْرَوْهَا وَأَهْلُوا لِهَا مَا يَلْزَمُ لِإِسْتِحْكَامِهِ لَهُذَا فِي الْإِعْزَارِ
الَّتِي لَيْسَتْ تَحْتَ يَدِ أَهْدَى أَمَا كَانَهُ كَتَبَ يَدَ الْغَيْرِ وَعَنْهُ الْيَقِينُ لِعَادِلِهِ
الَّتِي تَشَهَّدُ لَهُ فَيَقْدِمُ بِالْطَّلْبِ رُفْعَ يَدِهِ وَرَكْدَهُ هَذِهِ إِذَا رَفَعَتْ
الْمُدْعَى بِهِ طَلْبَهُ إِسْتِحْكَامٌ لِوَهْدَهُ تَلَانِي الْجِزْرُ الْخَالِيُّ لِذَلِكَ كَعَمَ الْإِرْكَوْمُ الْأَ
مُعْرِقُتَانِ - تَحْتَ يَدِ طَالِبِ الْإِسْتِحْكَامِ -
- نَاطِرُ الْوَقْفِ إِذَا كَانَهُ لَيْقَدِرُ عَنْهُ بِقَوْمِ بَنْدَلَهُ بِنَفْهِهِ فَيُعْطِي أَجْرَهُ الْمُتَلِّدِ وَأَهْدَى
لَمْ يَكُنْ قَادِرًا "مِنْ يُؤْتَى بِنَاطِرِ تَادِرِ" وَيُعْطِي أَجْرَهُ الْمُتَلِّدِ وَلَهُ أَهْدَى يَقُومُ بِهِ مَا ذَكَرَ
بِنَفْهِهِ أَوْ يُوكِلُهُ كَانَهُ تَادِرًا "بِالْأَجْرِ الْمُعْهُولِ" لَهُ أَمْ بِعَفْرَانِهِ لَهُذَا الَّذِي
أَرَادَهُ وَأَبْلَغَتْ بِهِ طَرْفِي الْقَاضِيِّ وَالرَّأْيِ الْمُعْبَرِ لِهِمُ الَّذِي يَرَاهُ هَذِهِ كَتَبَ
نَظَرَهُ الْقَاضِيِّ إِذَا عَادَهُ إِبْرَاهِيمَ أَسَأَلَ اللَّهَ أَهْدَى أَكْوَهُ نَصِيَّتِ الْجَمِيعِ

كتاب د/ صالح العجمي المنشاوي
٢٠١١/٤/٢